



الحركات الاحتجاجية الجديدة: دراسة حالة حركة الكتلة السوداء

د. وفاء علي علي داود

مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد

جامعة بني سويف

wdawoud@eps.bsu.edu.eg

المجلة العلمية لكلية التجارة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

العدد السادس والسبعون – ديسمبر ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

داود، وفاء علي علي (٢٠٢٢). الحركات الاحتجاجية الجديدة: دراسة حالة حركة الكتلة السوداء. *المجلة العلمية لكلية التجارة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ١٢٠-٩٧، ٧٦*.

رابط المجلة: <https://sjcf.journals.ekb.eg/>

الحركات الاحتجاجية الجديدة: دراسة حالة حركة الكتلة السوداء

د. وفاء علي علي داود

مستخلص الدراسة:

شهدت السنوات الأخيرة تنامي الحركات الاجتماعية والاحتجاجية الجديدة، والتي تناضل بالأساس ضد النظم الاستبدادية والسلطوية، مطالبة بتحقيق ركائز الديمقراطية، ونشر حقوق الإنسان. وقد بدأ الاهتمام بهذه الحركات، خاصة في دول الديمقراطيات الناشئة، بعد ملاحظة تغير نوعيتها وآلياتها؛ حيث انقلبت على الآليات السلمية كالتظاهرات والاعتصامات، واتبعت طرقاً وسبباً لا سلمية، تتمثل في عمليات حرق وهدم تستهدف المؤسسات المختلفة للدولة، لاسيما المؤسسات السيادية كالشرطة والجيش، وبالأخص في دول العالم العربي إبان الموجة الأولى من ثورات الربيع العربي. في هذا السياق، يحاول البحث تنظير وتحليل الاتجاهات الفكرية المرتبطة بمفهوم الحركة الاحتجاجية الجديدة، وفحص النظريات المفسرة لها، وذلك بالتطبيق على حركة البلاك بلوك، خاصة بعد ظهورها في المشهد السياسي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، للتعرف عليها وتحديد مدى انتشارها، وذلك بالاعتماد على مقارنتي الثقافة السياسية ودراسة الحالة.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاحتجاجية، الحركات الاجتماعية، الكتلة السوداء، حركة البلاك بلوك، نظرية انتشار العدوى، الثورة.

The New Protest Movements: A Case Study of the Black Bloc Movement

Dr. Wafaa Aly Aly dawoud

wdawoud@eps.bsu.edu.eg

Abstract:

Recent years have witnessed the growth of new social and protest movements, which struggle mainly against authoritarian regimes, demanding the realization of the foundations of democracy and the promotion of human rights. Later, Scholars have intensively shed light on these movements in emerging democracies after noting their quality and transformation changes. These movements changed their peaceful mechanisms, such as demonstrations and Protests, to violent mechanisms represented in burning and demolition operations targeting various state institutions in the Arab world during the first wave of the Arab uprisings. In this context, this paper attempts to theorize the intellectual trends associated with the concept of the new protest movement. Moreover, this paper seeks to analyze the different theories that explain its emergence in the Egyptian political scene after the revolution of January 25, 2011, and monitor the extent of its spread in the Arab countries by relying on the approach of political culture and case study.

Keywords: Protest Movements, Social movements, Black Bloc Movements, Contagion Theory, Revolution.

المقدمة:

إن دراسة الحركات الاجتماعية والاحتجاجية لم تحظ باهتمام أكاديمي كافٍ للأسف الشديد، لاسيما من جانب باحثي العلوم السياسية، حيث تُرك هذا المجال بالأساس لباحثي ومنظري العلوم الاجتماعية؛ مما أدى لاحتلال أدبيات وبحوث الحركات الاجتماعية المقارنة مكانة هامشية في علم السياسة، ولم يقتصر ذلك على البحوث العربية، بل شمل أيضا الأدبيات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، نادراً ما تتضمن مجلات العلوم السياسية الأمريكية موضوعاً عن الحركات الاجتماعية؛ حيث تُركت لمجال علم الاجتماع، رغم أنها من أهم الحقول الفرعية البارزة في علم السياسة، لما تلعبه من دور فاعل في الحراك السياسي، لاسيما أثناء الأزمات.

وفي أوروبا، على الرغم من أن بحوث الحركات الاجتماعية تسيطر على علم السياسة فإنها تُطرح في محاور ثانوية، ويتم تناولها كموضوعات فرعية ترتبط بشكل أو بآخر بموضوع التطرف السياسي، ويرجع ذلك إلى طبيعة نشأة الحركات الاجتماعية ككيانات غير فاعلة تعمل على هامش علم السياسة في تلك الفترة، إلا أنه مع زيادة الدراسات التي تتناول الموجات الرئيسية للتحوّل الديمقراطي وصعود قيم سياسية جديدة؛ لذا فقد أصبحت محل اهتمام باحثي العلوم السياسية؛ لإدراكهم أهمية الحركات الاجتماعية، ومن ثم أخذت مكانة بالغة الأهمية داخل علم السياسة.

وبالنظر إلى مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والزخم الثوري والحراك السياسي والاحتجاج الجمعي، مع ملاحظة التغيرات السياسية الجسيمة التي تمس حياة المواطنين، انتشرت الحركات الاجتماعية والاحتجاجية على نطاق واسع؛ حيث ظهرت أنماط ومظاهر مستجدة على المجتمع المصري، وبالأخص في الذكرى الثانية لثورة يناير، وتتمثل في حركة "البلاك بلوك"، والتي ظهرت على القنوات الرسمية للتلفزيون المصري؛ الأمر الذي يثير التساؤل حول ماهية هذه الحركات، وخاصة مع استخدامها للعنف غير التقليدي. وعليه، يسعى هذا البحث إلى فحص ماهية الحركات الاحتجاجية من حيث المفهوم، والكشف عن أهدافها، وأنماطها، ومراحل تطورها. إلى جانب تناول مداخل ونظريات دراسة هذه الحركات، مع التركيز على حركة "البلاك بلوك"؛ بهدف رسم الخريطة الجغرافية لانتشار العدوى في مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير.

منهجية البحث:

يستخدم البحث منهج دراسة الحالة، بالإضافة إلى مقارنة الثقافة السياسية، (المنوفي، ٢٠٠٨) بوصفها المقاربة الأكثر ملاءمة لموضوع البحث؛ حيث ترتبط بمواقف المواطنين وتقييمهم للنظام السياسي، ومن ثم تساعد تلك المقاربة على تحديد مدى

ارتباط هذه التقييمات برؤية المواطنين، خاصة هؤلاء المنظمين والمشاركين في تنظيم الحركات الاحتجاجية، وفعاليتها الموجهة ضد الدولة ومؤسساتها، (غانم، ٢٠١١).

تساؤلات البحث:

يتمثل التساؤل الرئيس للبحث في معرفة ماهية الحركات الاجتماعية والاحتجاجية، من حيث المفهوم، والأهداف، والأنماط والمراحل، بالإضافة إلى تحديد المداخل والنظريات التي تفسر التحول في آلية ونوعية الحركات الاحتجاجية، فضلاً عن تحديد ما إذا كانت حركة "البلاك بلوك" في مصر امتداداً للحركة العالمية، أم أنها مجرد محاكاة باءت بالفشل.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضيتين أساسيتين، وهما:

الفرضية الأولى: إن حركات الكتلة السوداء حركات فوضوية تتبنى توجهات فكرية معينة.

الفرضية الثانية: إن حركة "البلاك بلوك" المصرية حركة فوضوية تناهض مؤسسات الدولة، وتطالب بالادولة، وتُعدّ امتداداً للحركة العالمية.

أهمية وتقسيم البحث: ترجع أهمية الدراسة إلى تأصيل مفهوم الحركات الاحتجاجية من منظور علم السياسية، وتوثيق دور حركة "البلاك بلوك" في إطار التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير. وينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية؛ يتناول أولها الحركات الاجتماعية، من حيث المفهوم والمراحل والأنماط. بينما يتعمق ثانيها في مداخل ونظريات تفسير الحركات الاجتماعية. في حين يركز ثالثها على حركة "البلاك بلوك" بشكل عام، وفي المجتمع المصري بشكل خاص.

أولاً- الحركات الاجتماعية: المفهوم والمراحل والأنماط:

يتناول هذا القسم الإطار النظري للبحث؛ حيث يستهدف تأصيل مفهوم الحركات الاجتماعية والاحتجاجية، ومن ثم يستعرض الإسهامات المختلفة حول تعريف المفهوم، ويسلط الضوء على المراحل المختلفة لتطور هذه النوعية من الحركات، بالإضافة إلى تناول أنماطها ووظائفها المختلفة.

١. المفهوم:

إن المعنى العام لكلمة حركة Movement يشير إلى سلسلة الأفعال التي يقوم بها مجموعة من الأفراد لتحقيق هدف معين. ويُعدُّ مفهوم الحركة أحد المفاهيم الاستراتيجية

في العلوم الاجتماعية، كما أوضح ريموند وليامز في مؤلفه الشهير "الثقافة والمجتمع"؛ حيث تساعد دراسة الحركات على رصد وتحليل واكتشاف التطور في طبيعة التغيرات المادية والمعنوية؛ أي الثقافية التي تطرأ على أي مجتمع من المجتمعات، سواء في الدول النامية أو المتقدمة. ومن ثم تبلور مفهوم الحركة الاجتماعية، أو ما يطلق عليه بالإنجليزية Social Movement والذي يشير إلى التغيرات الراديكالية التي تشهدها الأبنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع (Goodwin، ٢٠٠٩).

ومن هذا المنظور أعطى الكثير من العلماء والمفكرين اهتمامًا خاصًا لدراسة الحركات الاجتماعية؛ الأمر الذي تجلى في إسهامات وكتابات كل من جان جاك روسو وكارل ماركس، والتي أعطت نظرة تاريخية ثرية حول ماهية هذه الحركات (Johnston، ٢٠٠٩). كما عززت إسهامات لورانس فون شتاين Lorenz Von Stien في التأسيس النظري لمفهوم الحركات الاجتماعية في كتابه "تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من ١٧٨٩ إلى ١٨٥٠"، والذي نشر لأول مرة عام ١٨٥٠. وأهم ما تميز به هذا الكتاب طرحه لماهية الحركة الاجتماعية، والتأكيد على كونها محاولات بروليتارية تسعى لاكتساب القوة الاقتصادية والسياسية في المجتمع. كما أكد على أن المصلحة هي جوهر كل تفاعل إنساني، ومن ثم تعد الحركات الاجتماعية أساس أي مجتمع. ويتشابه هذا مع تعريف سومبارت W.Sombart لمفهوم الحركة الاجتماعية، حيث يعدها حركة تعكس "تصور ومحاولات البروليتاريا من أجل تحرير نفسها". وفي سياق متصل، عمل بعض المفكرين مثل رودولف هيرل على توسيع نطاق الحركات الاجتماعية، لتشمل كل من حركات الفلاحين والحركات الوطنية والفاشية؛ لما تلعبه من دور جوهري لإحداث تغييرات راديكالية في النظام العام، لاسيما في مجالات توزيع الثروة وعلاقات العمل.

ومن منظور آخر، يرى فريديناند تونيز F.Tonnies أن الحركات الاجتماعية والاحتجاجية بمنزلة تجمع اجتماعي Social Collective، يتميز بالتماسك والتنظيم الدائم الذي تقوم به مجموعة من الأفراد لتحقيق غاية محددة أو مجموعة من الأهداف المشتركة التي توافَق عليها أعضاؤها، وقد يكون أحد أهدافها إحداث تعديلات وتغييرات اجتماعية جزئية أو جوهريّة في نظام ما. وبالتالي ينظر إلى الحركات الاجتماعية على أنها جماعة من البشر تتشارك وتتشابه في الأفكار والمعتقدات تتخذ شكلاً تنظيمياً كآلية تعكس مؤشرات الاحتقان والسخط الشعبي نتيجة إحباط وخيبة أمل؛ بهدف التعبير والبحث عن بدائل للعملية السياسية برمتها. بعبارة أخرى، إن الحركة الاحتجاجية تشير إلى توافق جمعي بين عدد من المواطنين الذين يدشنون الحركة تجسيدا لمعتقداتهم ورؤيتهم للوضع الاجتماعي المنشود، ومن ثم يسعون إلى إحداث تغيير اجتماعي وسياسي، سواء أكان كلياً أم جزئياً، ومن ثم التأثير على نمط القيم والممارسات السياسية السائدة. هذا وقد تطرق بعض المفكرين إلى الإشارة للحركة الاجتماعية على أنها أكبر

من عملية تحديث للمجتمع؛ حيث إنها لا تعبر فقط عن أزمة اجتماعية في هذا المجتمع، بل تعكس الحس الاجتماعي؛ لأنها فعل رشيد من الجماعات المستبعدة والمهمشة، ومن ثم تسعى إلى تحقيق نتائج سياسية معينة. وعليه، تسعى الحركة الاجتماعية إلى إحداث التغيير الاجتماعي من خلال التنظيم بين الأفراد التي تتوافق على قيم وأهداف محددة، وعادة ما تقوم ضد الحكومات (Oliver، ٢٠٠٢).

باختصار، يمكن تعريف مصطلح الحركة الاحتجاجية بتلك الحركة التي تعكس تنظيمًا اجتماعيًا يسعى إلى تحقيق أهداف محددة، سواء بالطرق السلمية أو اللاسلمية، واستخدام وسائل العنف المختلفة التي لا تصل إلى الإرهاب. وتمثل مجموعة منظمة من الأفراد للتعبير عن حالة من الغضب العام التي قد تسود قطاعًا ما أو شريحة أو فئة معينة داخل المجتمع، وغالبًا ما تكون هذه الفئات المهمشة من الشعب داخل المجتمع، وبالتالي تنور وتحتج للتعبير عن هذا الغضب بطرق سلمية، مثل: التظاهرات، والاعتصامات، أو الإضرابات، وفي حالة الفشل قد تلجأ إلى طرق غير سلمية وعنيفة، مثل: حرق الممتلكات، أو قطع الطرق لإثبات جديتها في التعبير عن مطالبها، وإجبار الحكومة على الخضوع لرغباتها وتحقيقها.

ويختلف مفهوم الحركات الاجتماعية عن مفهوم الأيديولوجية؛ حيث إن الأيديولوجية مجموعة من القيم والمبادئ والمعتقدات التي يتم ترجمتها في برنامج علمي وتنظيم شامل ودائم، بينما الحركات الاجتماعية قد تكون حركات دائمة أو مؤقتة؛ إذ يتوقف حراكها على غايتها. فمع تحقيق أهداف الحركة يهدأ نشاطها، وقد تختفي من المشهد السياسي. كما أن الحركات الاجتماعية قد تعكس بعد القيم والمعتقدات التي تتوافق عليها أعضاؤها، والتي لا ترتقي إلى الأيديولوجية.

وعن آليات تواصل الحركات الاحتجاجية في العصر الرقمي، اتفق جمهور الباحثين على أنها تعتمد بشكل كبير على أدوات تكنولوجيا المعلومات؛ حيث يتم توظيف وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام البديل، مثل: البريد الإلكتروني، ورسائل الهاتف، والمدونات، إلى جانب منصات التواصل الاجتماعي، مثل: تويتر، وفيسبوك، والتي تعدُّ أحد أهم آلياتها للتعبئة والحشد والتنظيم (Johnston، ٢٠١١).

٢. مراحل تطور الحركات الاجتماعية وأنماطها:

تمر الحركات الاجتماعية والاحتجاجية بعدد من المراحل في إطار التطور، فهناك المراحل التقليدية، والتي تتمثل في التعبئة والحشد للعناصر المادية والمؤيدة لغاياتها، والتي تعد النواة الأولى في تدشين الحركة. كما اتفق كل من بول ويلكنسون Paul Wilkinson وكارل دوتش Deutsch على أن المرحلة التالية للتعبئة تتمثل في

التنظيم؛ حيث تعمل قيادات الحركة على تحديد الأهداف المشتركة، وتنفيذها من خلال التخطيط والتنظيم. وفي هذا الإطار، أكد ويلكنسون في كتابه حول الحركة الاجتماعية الصادر عام ١٩٧١ على أنه عادة ما يتسم تنظيم الحركات الاجتماعية والاحتجاجية بالضعف في بداية نشأتها. ومن ثم، تحتاج إلى بعض الوقت حتى تأخذ الطابع المنظم من حيث القيادة، والقيم والأهداف، وتقسيم العمل. ويجب الإشارة إلى أن كل حركة اجتماعية تتسم بثقافة وصفات وملامح مختلفة في طور النشأة؛ الأمر الذي يميزها عن غيرها من الحركات الاجتماعية الأخرى. وكلما امتد أمد الحركة الاجتماعية كلما كانت أكثر تماسكاً وتنظيماً وتمييزاً في نشاطها وحراكها. وبعيداً عن دورة تكوين الحركة الاجتماعية فإن هناك مراحل أخرى تعكس التطور في سلوكها؛ حيث تتبلور الحركات الاجتماعية، وتمر بثلاث مراحل أساسية، والتي عادة ما تبدأ بمرحلة الحراك السياسي، والتي شيدت في ظل الاستقطاب والانتفاضة ضد النظام وعناصره. ثم تنتقل لمرحلة الاحتجاج السياسي، والتي تتميز بأنها تحاول فيها الحركة اكتساب الطابع التنظيمي والتأسييس والتدشين الرسمي من أجل ممارسة أنشطتها بصورة رسمية بشكل موجه صراحة ضد النظام. وصولاً إلى المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة الاحتجاج الاجتماعي بصورته العنيفة، إلا أنها تستخدم كافة السبل الممكنة، سواء أكانت سلمية أم غير سلمية للتعبير عن مطالبها.

وبالتطبيق على المجتمع المصري، نجده مر بالمرحل الثلاث. فعلى سبيل المثال مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ بدأت مرحلة الحراك السياسي للكثير من الحركات الاجتماعية، والتي تمثلت في المظاهرات التي تستنكر طريقة ومنهج تفاوض النظام المصري مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي، ومع تدشين حركة ٢٠ مارس، وحركة كفاية، ثم الحركة الشعبية من أجل التغيير، انتقلت مصر لمرحلة الاحتجاج السياسي، في حين وصلت إلى مرحلة الاحتجاجات الاجتماعية مع التجديد للرئيس حسني مبارك عام ٢٠٠٦، وما جاء بعدها من أحداث أشعلت فتيل الثورة المصرية؛ الأمر الذي ميزها عن غيرها من القوى السياسية الحزبية. وقد لوحظت التغيرات التي عكستها الحركات الاجتماعية في المجتمع المدني، ومنها انتشار ثقافة الاحتجاج رأسياً وأفقياً، بل وجغرافياً؛ حيث لم تقتصر الاحتجاجات على العاصمة أو محافظات القاهرة الكبرى، بل أخذت تنتشر في المحافظات الأخرى (Hamzawy و Ottaway، ٢٠١١).

كما تنوعت أشكال الاحتجاج، لاسيما مع صعود التيار الإسلامي للحكم، حيث شملت إلى جانب الطرق السلمية، الاعتصام والتظاهر واستخدام وسائل العنف غير التقليدية؛ الأمر الذي تجلى بشكل واضح في مواقف حركة "البلاك بلوك" في مصر أثناء رئاسة محمد مرسي.

وهذا يؤكد صحة ما طرحه "بول ويلكنسون" من عناصر ومؤشرات تثبت الغاية الأساسية للحركات الاجتماعية، والتي تكمن في كونها حركة جماعية مقصودة تسعى لإحداث تغيير في أي اتجاه وبأية وسيلة؛ الأمر الذي يشير إلى أن القوالب السلوكية للحركة قد تتسم بالسلمية أو العنفوية.

أما عن أنماط الحركات الاجتماعية، فتتسم بالتعدد والتنوع. ويمكن الإشارة إلى أهم ثلاثة أنماط متعارف عليها، والتي تتمثل في ما يلي:

- **حركات عامة:** والتي تركز على مطالب ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي. وعادة ما يُطلق على هذا النوع من الحركات الاحتجاجية المطالبية أو الفئوية، مثل: الحركات العمالية، والنسائية.
- **حركات خاصة:** والتي تركز على غاية محددة مثل الحركات المضادة لنظام الرق.
- **الحركات التعبيرية:** والتي تُعرف عادة بالحركات الاحتجاجية السياسية؛ حيث تطالب بإصلاحات سياسية ودستورية لتحقيق الشفافية والديمقراطية، مثل حركة "كفاية" في مصر، وكذلك حركات تجديد الأساليب والأنماط المعيشية واللباس والحركات الدينية.

ثانياً- مداخل ونظريات تفسير الحركات الاجتماعية:

يتطرق هذا القسم إلى أهم مداخل ونظريات دراسة الحركات الاجتماعية، والتي تتمثل في النظرية التقليدية، ونظرية تعبئة الموارد، بالإضافة إلى مدخل هيكل الفرص السياسية.

١. النظرية التقليدية:

إن الفرضية الأساسية التي تقوم عليها النظرية التقليدية تتمثل في إعلاء الهوية الجماعية على حساب الهوية الفردية. بعبارة أخرى، أنه عندما يندمج وينخرط الفرد في مجموعة ما فإنه يفقد شخصيته، ويصبح عرضة لسلوكيات لاعقلانية. فعلى الرغم من أن سلوك الفرد قد يشمل شجاعة وتضحية كبيرة من أجل الجماعة فإنه يتضمن - أيضاً - عنفاً غير منضبط تجاه الأفراد الذين لا تنتمي لهذه الجماعة؛ أي من هم خارج الجماعة. ومن أبرز أنصار هذا المدخل ماكس فيبر؛ حيث عرض حجته وأسانيده في هذا الشأن بشكل موسع ومنظم في أطروحته حول القيادة الكاريزمية. بالإضافة إلى إيميل دوركايم، لاسيما في رؤيته عن الضمير الجماعي؛ إذ يرى أن التغيير الاجتماعي، وخاصة السريع، يؤدي إلى انهيار الروابط والقيم الاجتماعية التقليدية. وفي هذا الإطار، أوضح أن الفئات التي

تبحث عن إعادة بناء اجتماعي جديد عادة ما يكونون الأفراد المعزولين والمهمشين من المجتمع. ومن ثم يشكل هؤلاء الأفراد هذا النوع من الحركات الاجتماعية، والتي قد تكون عامل جذب لشخصيات سلطوية. وعليه، قد ينحرف السلوك السياسي للحركات الاجتماعية، وتتبع نهجاً تدريجياً يمهّد الطريق لنشر اللاعقلانية. ويرجع السبب في التأكيد على اللاعقلانية وجوانب العنف للحركات الاجتماعية، بالإضافة إلى وصف مشاركتها بأنها أهداف سهلة لجذب السلطة، إلا أن معظم هؤلاء المفكرين لم يكن لديهم تعاطف تجاه حركات العمال. بالإضافة إلى زيادة الكراهية والنفور الأكاديمي من الدراسات الشعبية مع ظهور الفاشية والستالينية (Vairel و Beinin، ٢٠١١).

واللافت للنظر، أن هناك نظريات عدة انبثقت من هذا المدخل التقليدي، منها ما يُعرف بـ "نظريات الحرمان النسبي"، والتي تشير إلى أن الحرمان النسبي يعكس فجوة جوهرية بين ما يحصل عليه الأفراد (الواقع) وما يتوقعون ويطمحون أن يحصلوا عليه (التوقعات)؛ ويرجع ذلك لسببين رئيسيين: الأول، يتعلق بتوجهاتهم تجاه الماضي وخبراتهم السابقة. والثاني، نتيجة مقارنة مجامع أخرى. ومن ثم، ليس من الضروري أن يرتبط الحرمان النسبي بالركود الاقتصادي، طالما أن مستوى الطموح والتوقعات مرتفع بشكل يتجاوز قدرات النظام السياسي، سواء سياسياً أو اقتصادياً للوفاء بها. على سبيل المثال، اتسمت فترة الستينيات من القرن العشرين بالوفرة الاقتصادية، ومع ذلك كان هناك وجود لهذا النوع من الحركات؛ حيث تمثل الحرمان النسبي في رغباتها السياسية.

باختصار، إن المدخل التقليدي لدراسة الحركات الاحتجاجية لا يتعاطف مع رموزها، بل ويصنفهم ضمن تيار اليمين المتطرف وغيرها من الحركات التي تعادي الأجانب. وتعد الحركات الشعبية امتداداً للحركات الاحتجاجية، إلا أن بعض هذه الحركات أخذ الصبغة الأيديولوجية أو انخرط في التنظيمات الحزبية (Volk، ٢٠٢٢).

٢. نظرية تعبئة الموارد:

أحدثت موجات الاحتجاج التي شهدتها فترتا الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين نقلة نوعية وجذرية في دراسة الحركات الاجتماعية، حيث أصبحت النظرية الاقتصادية للعمل الجماعي مصدر إلهام، ومن ثم ظهر ما يُعرف بمدرسة تعبئة الموارد كنظرية جديدة في دراسة الحركات الاجتماعية بشكل يتناقض مع الحجج التي بُنيت عليها النظرية التقليدية السابقة؛ حيث يؤكد أنصارها على الدور الجوهري الذي تلعبه الحركات في العملية السياسية. وتغيرت المفاهيم والمصطلحات التي تدور في فلك دراسة الحركات الاحتجاجية؛ إذ تحول الحديث عن القيادات الكاريزمية إلى الاهتمام بحركة رجال الأعمال، والتي لعبت دوراً مهماً في إنشاء وتنظيم الكثير من الحركات الاجتماعية

والصناعية. وبالتالي تظهر التغيرات الهيكلية في نظرية تعبئة الموارد في صورة النمو الاقتصادي؛ حيث يزيد من إمكانية التصرف في الموارد. هذا، وقد أعطى أنصار هذا المدخل أهمية خاصة للحكومات والأحزاب بوصفها فواعل رئيس مؤثرة في بيئة الحركات الاجتماعية، والتي قد تُعد مصادر محتملة لدعم الموارد للتنظيمات والحركات (Koopmans، ٢٠٠٩).

وقد أكد منظرو مدرسة تعبئة الموارد على تكامل الأفراد وتضامن الجماعة في الشبكات الاجتماعية؛ أي أن الهوية الفردية لا تتأثر سلبًا حال انخراط الأفراد في جماعة ما. وهو ما أخذ على النظرية الكلاسيكية.

ومن ثم، قارن الكثير من الباحثين بين ما طرحته المقاربات التقليدية وما قدمته نظرية تعبئة الموارد، وفي نهاية المطاف أعطت تأييدًا كبيرًا للأخيرة، حيث أثبتت أن الأفراد المنخرطين في الحركات الاجتماعية يميلون لأن يكونوا متكاملين مع مجتمعاتهم، كما يتم تعبئتهم من خلال شبكات اجتماعية ضيقة. وفي هذا الإطار، قدم Charles Tilly أدلة توضح الترابط المباشر بين التغيير الاجتماعي السريع وعوامل تعبئة الحركات الاجتماعية. في حين أن كلاً من Cloward و Piven أكدوا على أن النتائج المؤيدة لنظرية تعبئة الموارد ركزت فقط على الحركات التي تميزت بتنظيم جيد، والتي عادة ما ينتسب أعضاؤها إلى الطبقة الوسطى، كما أن منظري هذا المدخل يميلون إلى تجاهل الجوانب الثورية والتخريبية في الحركات الاجتماعية.

باختصار، يصعب تطبيق هذه النظرية على المستوى التجريبي، وهو ما أخذ على هذه النظرية؛ حيث تعبير قدرًا محدودًا للمحتوى الخارجي في الأشكال التنظيمية وطرق تشكيل الاستراتيجيات، وسُبل وفرص تعبئة الحركات الاجتماعية.

٣. مدخل هيكل الفرص السياسية:

ظهر مفهوم هيكل الفرص السياسية نتيجة النقد الموجه إلى مدخل تعبئة الموارد، لا سيما فيما يتعلق بإغفال البيئة السياسية للحركات الاجتماعية؛ حيث ركزت على أن الاختلافات في أنواع ونشاط وكمية الحركات الاجتماعية يُفسر بالاختلاف المحتوى أو السياق السياسي الذي تواجهه. على سبيل المثال إن زيادة حركات الحقوق المدنية في أمريكا يرجع إلى التحولات في الدوائر الانتخابية بين الديمقراطيين والجمهوريين، والتي جاءت كنتيجة لهجرة الكتل السكانية للولايات الشمالية، وضعف شعبية الديمقراطيين بين البيض الجنوبيين.

على صعيد متصل، وجد في أوروبا أن هيكل الفرص السياسية لعب دوراً مهماً في تحفيز البحث عبر القوميات؛ فعلى سبيل المثال طُرحت الكثير من الإسهامات التي

تتناول دور الحركات الاجتماعية المناهضة للطاقة النووية في عدد من الدول الأوروبية، لاسيما ألمانيا وإيطاليا. كما تنامت الدراسات المقارنة للحركات الاجتماعية الجديدة في كل من سويسرا وهولندا وفرنسا. ويعد ربط دراسات الحركات الاجتماعية باهتمامات باحثي العلوم السياسية أهم تطور قدمه مدخل هيكل الفرص السياسية، حيث ركز على تحليل الترابط بين توقيت وسياسات وحجم تعبئة الحركات الاجتماعية وعوامل أخرى مثل: طبيعة النظام السياسي والحزبي، وشكل العملية الانتخابية واستراتيجيات حل صراعات النخب السياسية.

وأثبت هذا المدخل ميل الحركات الاجتماعية الجديدة للتكيف مع خصائص النظام السياسي. على سبيل المثال في سويسرا توفر سياسات النخبة التوافقية وقنوات الاتصال المتعددة السياق المناسب للحركات الاجتماعية المعتدلة. وعلى العكس، فإن مركزية السياسات في فرنسا وعزل النخب السياسية الناتج عن الضغط الجماهيري قاد إلى تحديات أكثر عنصرية وأكثر مركزية. كما يتناقض مستوى تعبئة الحركات الاجتماعية بوضوح في النظام السياسي السويسري عن نظام فرنسا المركزي؛ ويرجع هذا إلى ارتفاع مستويات التعبئة التقليدية في سويسرا، والتي انعكست في كثرة الاستفتاءات. وعلى النقيض من ذلك، يحتل الاحتجاج غير التقليدي في فرنسا مستويات مرتفعة. الأمر الذي يفسر المرتبة الأولى التي تتخذها فرنسا كأعلى معدل في الاحتجاج العنيف، يليها ألمانيا، ثم هولندا، وأخيراً سويسرا.

وهكذا، يتشابه مدخل هيكل الفرص السياسية إلى حد كبير مع المدخل التقليدي في تسليط الضوء على تطور الأشكال التخريبية لطرق التعبئة التي تقوم بها الحركات الاحتجاجية في بعض الدول خاصة فرنسا. بينما يتميز هذا المدخل برابط سلوكيات وديناميكيات الحركات بطبيعة النظام المؤسسي للدولة. ففي فرنسا تتبع الدولة نظاماً مركزياً يتيح قنوات قليلة نسبياً للاتصال بالحركات الاجتماعية مقارنةً بالنظم السياسية اللامركزية والتي تتيح الكثير من قنوات التعبير عن الرأي، ومن ثم تتسم طرق وآليات تعبئة الحركات الاحتجاجية بالاعتدال والسلمية.

ورغم أهمية ما يقدمه هذا المدخل من التركيز على سمات وخصائص العملية السياسية، والتي كشفت عن مجموعة من الأدوات التفسيرية لفهم ومقارنة الحركات الاحتجاجية على المستوى الوطني؛ فإن أدواته لا تتسم بالديناميكية، على الرغم من أن اسمه يتضمن كلمة (process)؛ أي العملية؛ حيث إن البحث عن التناسق المستقر في شبكة العلاقات التي تتضمن المتغيرات الهيكلية والسلوكية للحركات الاحتجاجية، والذي يميز مدخل العملية السياسية يصعب قياسه بدرجة كبيرة. على سبيل المثال، كشفت الأدبيات التي تبحث آثار القمع على عملية التعبئة عن استقلال التفاعلات المادية بين

الحركات الاحتجاجية والحكومات في الزمان والمكان؛ وذلك لوجود قانون عالمي للقمع. وفي هذا السياق، حاول بعض الباحثين مثل Tarrow وTilly وMc Adam التركيز على السلوكيات المتكررة من خلال التركيز على التحليلات ومقاربة دراسة الحالة الكلية. إلا أنه لم يقدم بدائل حقيقية وحلولاً منطقية لنموذج العملية السياسية الحالي (Tarrow، ٢٠٠٩). ويرجع ذلك إلى وضع قائمة طويلة تتضمن عشرات الآليات المختلفة، والتي لا ترتبط بإطار عمل محدد، بالإضافة إلى أنه من الضروري الأخذ في الاعتبار السمات الخاصة بكل ظاهرة والتي تتطلب آليات خاصة، وأن تطبيق نفس الآليات وتعميمها يعكس تأثيرات متباينة تقود إلى نتائج غير علمية تفتقد للمصداقية.

ثالثاً- حركة البلاك بلوك:

يسلط هذا القسم الأخير من البحث الضوء على حركة "البلاك بلوك" بشكل عام، ثم يتناولها في سياق المشهد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، للتعرف على تداعيات نشأتها، وظهورها على قنوات الإعلام الرسمي، فضلاً عن تناول خصائصها ومدى امتدادها إقليمياً وعالمياً.

(١) المفهوم والنشأة:

في سياق التعرف على مصطلح "البلاك بلوك"، فهي كلمة إنجليزية الأصل، وتعني باللغة العربية الكتلة السوداء Black Bloc، وقد استخدم هذا المفهوم للإشارة إلى جماعات منظمة تحمل بعض التوجهات اليسارية، لكنها لا تحسب على أي تيار فكري أو أيديولوجي (Safire، ٢٠٠٠). واتسمت هذه الجماعات بأعمال العنف، لما تقوم به من مظاهرات ومسيرات. وتتميز بارتداء الملابس السوداء والأقنعة والنظارات، بالإضافة إلى خوذات الدراجات النارية المبطنة، وغيرها من الأدوات التي تساعدها على إخفاء هوية أفرادها حتى يظهروا ككتلة موحدة كبيرة. كما ترتبط حركة "البلاك بلوك" بالتوجهات الفكرية الأناركية، وهي فلسفة سياسية تقوم على تصورات مناهضة للدولة ومؤسساتها، حيث ترى الدولة ككيان اصطناعي غير مرغوب فيه، ومن ثم تعارض سلطتها وممارسة صلاحياتها. وتتكون "الأناركية" اليونانية الأصل من مقطعين: يتمثل أولها في "أنا"، أي "دون"، وثانيها في "أركي" أي "رئيس" أو "سلطة". وبالتالي فهي تقوم على مبدأ مجتمع اللادولة، ومجتمع دون رؤساء أو سلطة، ويؤمن أنصارها بأن المجتمع يجب أن يدير نفسه بنفسه بلا حكومة ولا رئيس، وذلك من خلال المنظمات التطوعية؛ أي حالة اللادولة؛ حيث تؤمن بأن الكون خلق من فوضى (بسيوني، ٢٠١٣). وتعرف هذه الفلسفة بالفوضوية Anarchism التي انتشرت في عقيدة الحركات الاشتراكية التحررية والثورية.

ويعد أول ظهور للبلاك بلوك كحركة فوضوية أثناء الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩؛ حيث أطلق على مجموعة راديكالية متطرفة اسم الفوضويين نتيجة مناهضتها لوجود الحكومة والقانون والملكية. وتقوم رؤية هذه الحركة على أن البشر طيبون بطبعهم، وأن خبث الساسة يفسد أخلاقهم؛ لأن هذه النخب ما هي إلا قلة مستغلة من الملاك البروجوازية التي تعيش على حساب الغالبية المهمشة. وقد احتلت دراسة الحركات الفوضوية بشكل موسع وأخذت اهتماماً كبيراً في علم الاجتماع، خاصة بعد صدور كتاب الإنجليزي ويليام جودوين عن العدالة السياسية عام ١٧٩٣.

وقد توالى الكثير من الإسهامات في هذا الشأن أبرزها إسهامات جودوين الذي أكد من خلالها على أفكار الفوضويين ودورها أثناء الثورة الفرنسية، منتقداً السلوكيات العنيفة في نشاطاتهم وحراكهم السياسي، مؤكداً على أهمية دور الدولة والحكومة في العملية السياسية. كما يعد المفكر الفرنسي برودون أول من أعلن مذهب الفوضوية، ولقب نفسه بالفوضوي المسالم، واكتسب شعبية قوية بين مؤيديه، لاسيما مع صدور كتابه "ما هي الملكية" عام ١٨٤٠ (Van, ٢٠١٠). وقد حدثت نقلة نوعية في الفكر الفوضوي عام ١٨٧٦ مع طرح المفكر الروسي باكونين؛ حيث تحولت أجندة الفوضويين من السلمية إلى العنف، مع إيمان رموزه بضرورة قتل قادة الدول ورموز الفكر الرأسمالي كخطوة جوهرية لإسقاط الدولة، الأمر الذي ترتب عليه قتل الكثير من رؤساء الدول خلال هذه الفترة، مثل الرئيس الفرنسي سادي كانو الذي قتل عام ١٨٩٤، كما اغتيل رئيس وزراء إسبانيا كاستيلو عام ١٨٩٧، والملك الإيطالي أومبيرتو عام ١٩٠٠، وبعدها بعام الرئيس الأمريكي مكينلي. كما ازدهرت الفوضوية في مطلع القرن العشرين في مجال النقابات في أوروبا وأمريكا؛ حيث أحدثت ثورة اجتماعية، وعملت على شل مفاصل الدولة وإسقاط الرأسمالية. إلا أنها سرعان ما قمعت بوحشية من جانب الحركات اليمينية المتطرفة كالنازية والفاشية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية.

عاد نشاط الفوضويين مرة أخرى في الستينيات مع موجة الثورة الثقافية؛ حيث أطلقت على جماعات الخضر وما يدعون له من ضرورة حماية البيئة والتي لا تتناسق مع البناء السياسي للدول والنظام العالمي الذي يقوم على القيم الرأسمالية الغربية (الحبيب، ٢٠١٣). ومن هنا بدأ الفوضويون يطلقون على أنفسهم مصطلح البلاك بلوك كمسمى يعكس توجهاتهم الفوضوية. وظهرت الفوضوية في شكلها الجديد كبلاك بلوك "Schwarzer Bloc" في ألمانيا في الثمانينيات من القرن الماضي. كما اتسمت اعتصاماتها ومظاهراتها بالعنف وإثارة الشغب. وأخذت في الانتشار والتصعيد مع استخدام الشرطة الألمانية القوة ضدها، خاصة في مظاهرة بروكدورف عام ١٩٧٧ والتي قامت ضد مؤيدي الأسلحة النووية، وواضعي اليد على الأراضي والممتلكات. كما اتسعت الرقعة الجغرافية لمؤيدي البلاك بلوك؛ حيث شملت برلين، وكروزربرج،

وهامبورج، وأسسوا تنظيمات اجتماعية خاصة تقوم على العيش المشترك والمراكز المجتمعية البديلة.

وفي إطار سيناريوهات الشد والجذب بين الحركة والشرطة الألمانية قامت الأخيرة في يونيو ١٩٨٠ بإخلاء "جمهورية وندلاند الحرة"، وهو معسكر احتجاج للحركة يتضمن ٥٠٠٠ من المتظاهرين السلميين ضد الطاقة النووية، كما قامت حكومة برلين وغيرها من حكومات الولايات الأخرى في ألمانيا الغربية في ديسمبر من نفس العام بحملة اعتقالات جماعية لقياداتها؛ الأمر الذي دفع الفوضويين إلى تنظيم مظاهرات في الكثير من المدن الألمانية لدعم المعتقلين، وأطلق علي هذا اليوم الجمعة السوداء، وقد خرج ما بين ١٥,٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ مشاركاً (الحبيب، ٢٠١٣)، واستخدم المتظاهرون كافة وسائل العنف مرتدين ثياباً سوداء وأقنعة ماثلة، وأطلق الإعلام الألماني عليهم مسمى "دير شوارتز بلوك" "Der Schwarze Bloc" أو الكتلة السوداء.

وتوالى احتجاجات الكتلة السوداء؛ حيث أشعل أفرادها النار في أكثر من ١٣ متجرًا في هامبورج، وقدرت الخسائر بحوالي ١٠ ملايين دولار؛ مما أجبر الشرطة الألمانية على التراجع. وتكرر السيناريو ذاته في قضايا مشابهة مثل التكنولوجيا النووية، وعودة رونالد ريغان عام ١٩٨٧ إلى برلين. كما نظمت جماعات اليسار مظاهرة عيد العمال في مايو ١٩٨٨، وأخرى لمناهضة الرأسمالية أثناء اجتماع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. واستمرت مسيراتهم؛ فعلى سبيل المثال قاموا بمظاهرات في يونيو عام ٢٠٠٧، أثناء القمة رقم ٣٣ لمجموعة دول الثمانية؛ حيث أقامت الكتلة السوداء الحواجز، وأشعلوا النار في السيارات في روستوك. وفي هامبورج عام ٢٠٠٨، وفي عيد العمال في برلين. وبالتالي، تأكدت صحة الفرضية الأولى للبحث القائلة بأن حركات الكتلة السوداء حركات فوضوية تتبنى توجهات فكرية. مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن بعض الحركات الاحتجاجية قد لا تتبنى توجهات أيديولوجية بالمعنى التقليدي، وإنما قد تتوافق على مجموعة من الأفكار التي لا ترتقي إلى الأيديولوجية. فعلى سبيل المثال، تتعدد أنماط الحركات الشعبية وأشكالها وفقاً للظروف السياسية والاجتماعية الخاصة بالأنظمة السياسية، والتي تختلف من حقبة لحقبة داخل النظام السياسي الواحد. وكما تم الإشارة سابقاً فإن الحركات الاحتجاجية اتسمت بالطابع الفوضوي في بداية نشأتها في بعض الدول مثل فرنسا.

وفي إطار تتبع انتشار حركة البلاك بلوك جغرافياً، وكما أشار البحث في القسم السابق، فإن نشأة الفكر الفوضوي يعود إلى فرنسا، بينما مصطلح الكتلة السوداء يعود إلى الفوضويين الألمان. ولم يقتصر الفكر الفوضوي على المجتمعين الفرنسي والألماني، بل شاع وانتشر ليشمل الولايات المتحدة الأمريكية التي سجلت أول ظهور لحركة الكتلة

السوداء عام ١٩٨٩، وذلك خلال الحراك الفوضوي أمام البنّاجون، وأحداث يوم الأرض في شارع وول ستريت عام ١٩٩٠. كما توالى مظاهراتها مثل احتجاجات فبراير عام ١٩٩١ ضد حرب الخليج، ومسيرات مناهضة منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٩، فضلاً عن أعمال التخريب التي قام بها أنصار الكتلة السوداء، والتي خربت الكثير من المؤسسات المصرفية والمحلات، منها محلات Urban Outfitters للملابس، ومحلات America Apparel، وأديداس، وستاربكس (داود، ٢٠١٣). كما انتقلت عدوى فوضوية الكتلة السوداء إلى إيطاليا؛ الأمر الذي تجلّى في أحداث يوليو عام ٢٠١١ أثناء انعقاد اجتماع دول الثمانية في جنوفا. ومنها إلى بريطانيا وأستراليا؛ حيث المجموعات اليمينية المتطرفة التي تحسب على الكتلة السوداء.

٢) الكتلة السوداء المصرية: الأهداف والتداعيات:

تعد حركة الكتلة السوداء المصرية امتداداً للحركة العالمية، حيث أخذت نفس النهج الفوضوي، وظهرت في الحراك السياسي المصري عام ٢٠١٣ في الذكرى الثانية لثورة ٢٥ يناير. والمميز للكتلة السوداء المصرية أن الشريحة العمرية للأعضاء تنحصر في الفئة الشبابية المراهقة، والذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ و ٢٥ عاماً. كما أنها وظفت وسائل الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي في تعبئة أفرادها وتنظيم نشاطها. ومن ثم ظهرت الكثير من المدونات والصفحات على فيسبوك وتويتر تحت مسمى "الكتلة الثورية السوداء (Adedokun، ٢٠٢٢)، والتي أشارت إلى أن الهدف الرئيس لها يتمثل في مواجهة تيار الإسلام السياسي وعناصره التي تغلّغت في مؤسسات الدولة، ومن ثم قامت الحركة بمهاجمة مقرات حزب العدالة والتنمية وهو الحزب الحاكم في ذلك الوقت، بالإضافة إلى الكثير من المباني الحكومية، الأمر الذي شل حركة المرور في أكثر من ٨ محافظات مصرية، وتعطيل خطوط المترو.

واستخدمت حركة الكتلة السوداء المصرية التدابير الهجومية، مثل قتال الشوارع والحجارة والخرطوش والطلقات وقنابل المولوتوف، بالإضافة إلى أعمال الشغب، واستهدفت شركات البترول، وعددًا كبيراً من المنشآت الحيوية كالبنوك، ومنافذ الشركات متعددة الجنسيات، ومحطات البنزين، وكاميرات المراقبة (زين الدين، ٢٠١٣). الأمر الذي دفع الحكومة المصرية إلى التعامل معها كحركة إرهابية منظمة. وبالتالي، قدمت الحركة نموذجاً لحركات العنف غير التقليدية التي لم يشهدها المجتمع المصري من قبل، حيث تختلف عن حركات وجماعات العنف التقليدية، مثل الجماعات الجهادية وتنظيم القاعدة. فمن ناحية، يقود الحركة مجموعة من الشباب الذين يحملون العصي والرايات السوداء، وهو الأمر الذي يعيد الصورة النمطية لمسيرات تنظيم الجهاد الإرهابي. كما أنها لا تتبنى أيديولوجية محددة، بل تقدم نفسها كنموذج لـ"الميليشيات المدنية". بعبارة

أخرى، قدمت حركة البلاك بلوك نفسها في الحراك الثوري المصري بالنهج اللاسلمي في المعادلة السياسية، مستهدفةً حكم حزب العدالة والتنمية وجماعته ووزارة الداخلية. حيث روجت الحركة لحملات إسقاط النظام. وبعد أيام قليلة قامت بحملات واسعة من التخريب والتدمير وتعطيل حركة المرور في الأماكن الحيوية، مثل قطع كوبري ٦ أكتوبر الذي يُعد أحد المحاور الرئيسية في العاصمة، بالإضافة إلى قطع سكة الترام في الإسكندرية، إلى جانب التهديد بإشعال النيران بمقر مجلس الشورى، وحرق مقر جماعة الإخوان.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أخذت الحركة الكثير من الإجراءات التصعيدية لإسقاط نظام الإخوان؛ فعلى سبيل المثال قامت حركة البلاك بلوك بتعطيل حركة القطار في محطتين رئيسيتين في القاهرة والإسكندرية يوم الثلاثاء ١٥ يناير ٢٠١٣، بالإضافة إلى تعطيل كل القطارات الأخرى بدعوى الاحتجاج على حادث "قطار البدرشين" جنوبي مصر، الذي أدى إلى مقتل حوالي ١٩ من المجندين الجدد، وأصيب ١٨٠ شخصاً؛ نتيجة تهالك القطارات منذ عهد نظام مبارك (طارق، ٢٠١٣). وقد أعلنت الحركة مسئوليتها عن كل هذه الأحداث، قائلة على الصفحة الرسمية: "عشان بس الناس إللي بنقول إحنا بتوع كلام وخلص ومجرد صفحة، إحنا نزلنا وقلنا المحطة وأوقفنا جميع القطارات الموجودة بالمحطة وكسرنا قطارين عشان كانوا هايدوسوا علينا... وعدناكم من قبل بمحاصرة القصر الجمهوري، ووعدناكم بحرق مقرات الجماعة، وأوفينا بوعدنا".

والمثير للدهشة، أن عددًا من الرموز الاشتراكية الثورية قادت حركة البلاك بلوك، ومنهم كمال خليل الذي وزع منشورات في الشارع، وحث كافة المواطنين على هدم نظام الحكم، وإسقاط الرئيس محمد مرسي، وهدم كل محاولات أخونة الدولة المصرية.

وهكذا، قامت حركة الكتلة السوداء في مصر من أجل عرقلة كل ما هو قائم في ظل نظام حكم التيار الإسلامي. فالهدف الأساس للحركة هو نشر الفوضى وتوجيه هجمات تستهدف الشرطة، وحكومة الإخوان المسلمين بقيادة الرئيس محمد مرسي. ومن ثم، تتأكد صحة جزء من الفرضية الثانية للبحث، والتي تشير إلى أن حركة البلاك بلوك المصرية حركة فوضوية تناهض مؤسسات الدولة. ولكن في ظل حكم التيار الإسلامي، فهي لا تناهض الدولة في العموم، بل تعارض كل فكر إسلامي وإخواني يتغلغل داخل مؤسسة الرئاسة المصرية.

وبالتالي، تتبلور أهداف الحركة السوداء المصرية. كما أشارت على صفحتها الرسمية عبر شبكات التواصل الاجتماعي- في مواجهة الأجهزة الحكومية؛ وإلحاق الخسائر المادية بالدولة، حيث قالت: "نقف ضد النظام والقانون". كما تعهد أنصار

الحركة بنشر رسومات توضيحية حول تحضير أدوات القتال، مثل: أقوى أنواع المولوتوف، وطرق تصنيع القنابل الحارقة الجراثومية، وقنابل أخرى سامة، إلى جانب قنابل الدخان والصوت. كما تمادت في سرد أهدافها، مشيرة إلى ضرورة كسر هيبة الجيش وتحطيمه، وذلك من خلال تسجيل فيديو نُشر على موقع اليوتيوب، مؤكدة مواجهتها لـ "نظام الطاغية الفاشية"، وتقصّد حزب العدالة والتنمية المحسوب على الإخوان المسلمين (داود، ٢٠١٣).

وبالنظر إلى التمرکز الجغرافي للحركة، فقد دشنت في محافظات القناة وهي: بورسعيد والسويس والإسماعيلية، ثم انتقلت لمحافظات كالغربية والجيزة والقاهرة التي تتسم بالطابع العمالي، بالإضافة إلى المحافظات الأخرى كالإسكندرية والمنيا. وبالتالي توسع نطاق الحركة ليشمل أغلب محافظات الجمهورية، مع استثناء لعدد قليل من محافظات الصعيد. وفي هذا السياق، صرح قائد الحركة في الإسكندرية- في حوار مع صحيفة الوطن المصرية- إلى أن "الحركة تعمل في إطار منظم، وتتشكل من مجموعات، لكل منها قائد، ويوجد هناك قائد عام للحركة في كل محافظة". وفي إطار رصد وتحليل ما نشر على صفحات الحركة الرسمية، تم نشر كافة المعلومات والتفاصيل الخاصة بصناعة المولوتوف والموتقة بالصور. كما أكدت أنها حركة مستقلة لا تتبع أي تنظيم أو حزب سياسي. قائلة: "نحن المشاغبيين في كل الجمهورية، نحن من لا نجعلكم تنامون، نحن من نقلق راحتكم، أيها النظام الحاكم، نحن الذين ننشر كفيروس في هذا الجسد الذي حكامه خائنون، نحن الداء والدواء".

وفيما يتعلق بتداعيات ظهور حركة الكتلة السوداء، نظرياً أرجع بعض العلماء الاجتماعيين مثل كارل ماركس، الأسباب إلى الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، والذي يتولد عنه السلبية واللامبالاة والاعترا ب. بينما يرى توكفيل وروبرت جور أن الثقافة السياسية الجديدة تؤدي إلى الشعور بالحرمان النسبي و"الاحساس بالحرمان"، نتيجة الفجوة بين التوقعات والواقع. في حين يعتقد دافيز أن تصاعد الحركات الاحتجاجية يأتي كرد فعل للانتكاسات الاقتصادية المفاجئة (Dunne، ٢٠١٠).

وبالتطبيق على الحالة المصرية، نجد أن هناك الكثير من التداعيات التي ساعدت على تصدير حركة البلاك بلوك للمجتمع المصري؛ منها اضطراب مسار ثورة يناير، وضعف الأداء المؤسسي للدولة؛ حيث ظهرت بمظهر الدولة العجوز، لاسيما مع تعدد حالات الانفلات الأمني، وحالة الحرمان النسبي؛ نتيجة تدني الأوضاع الاقتصادية، واتساع الفجوة بين توقعات المواطنين و ما تقدمه حكومة ما بعد الثورة، إلى جانب زيادة شعبية التيار الإسلامي ووصوله للسلطة؛ مما زاد من مخاوف أخونة الدولة، لاسيما مع ضعف القوى السياسية الحزبية التي لا تستطيع منافسة الإخوان، خاصة في ظل تشرذم

القوى السياسية، وفشل محاولات الوفاق الوطني، وانقسام مصر بين فريق مدني يتسم بالتنوع الأيديولوجي تحت مسمى جبهة الإنقاذ الوطني، وفريق إسلامي يتضمن قوى تيار الإسلام السياسي، بالإضافة إلى غياب تمكين الشباب سياسياً؛ رغم دورهم في قيام ثورة ٢٥ يناير؛ الأمر الذي أدى إلى تآكل ثقة الشباب في المؤسسات الوسيطة، لاسيما الأحزاب السياسية، فضلاً عن نجاح استراتيجيات القوة الناعمة، والترويج للديمقراطية الأوروبية، خاصة الألمانية، وهذا يفسر انتشار الفكر الفوضوي للكتلة السوداء الألمانية للحراك الثوري المصري، وتغير ثقافة الاحتجاج الجمعي.

في إطار متصل، يجب الإشارة إلى ما قامت به الكثير من الفضائيات والصحف المصرية للترويج لحركة البلاك بلوك؛ فعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة الوطن، وبوابة الوفد الإلكترونية والفجر، أخباراً وحوارات عن ومع قيادات الحركة. كما استضافت قناة التحرير في برنامج الشعب يريد، وكذلك قناة دريم مع الإعلامي وائل الإبراشي بعض رموز الحركة. وتعامل الإعلام المرئي والمكتوب مع الكتلة السوداء على أنها حركة ثورية. على سبيل المثال عرضت بوابة الوفد الإلكترونية تقريراً حول الحركة بعنوان: "البلاك بلوك.. آخر عنقود الحركات الثورية". وبناءً عليه، تأكدت صحة الفرضية الثانية للبحث، والتي تدعي أن حركة البلاك بلوك المصرية حركة فوضوية تناهض مؤسسات الدولة المختلفة، وتعد امتداداً للحركة العالمية، مع استثناء أنها لا تسعى إلى تدشين فكرة اللادولة، وإنما إسقاط حكم الإخوان في مصر بعد الثورة.

ومع نجاح ترويج ثقافة الاحتجاج الفوضوي في ألمانيا وتصديرها للدول الأوروبية المجاورة لألمانيا، وأمريكا، ألفت بظلالها على الانتفاضات العربية بدءاً بالربيع المصري (Shaoul، ٢٠١٠). ومن الطبيعي انتشار العدوى في الدول العربية الثورية المجاورة، كما حدثت العدوى الثورية؛ الأمر الذي أثبت فعالية نظرية الدومينو، وما تحمله من دلالات توضح التأثير المتبادل للأوضاع السياسية في العالم العربي. وبالتالي من البدهي، أن تمتد حركة الكتلة السوداء من مصر، وما تقوم به من أعمال عنف غير تقليدي إلى الأقاليم الثورية المجاورة. ويتوقف ذلك على عدد من العوامل، منها مدى تعثر المسار الديمقراطي في دول الثورات، ومدى قدرة الدولة ومؤسساتها على ضبط الأمن، بالإضافة إلى الإمكانية التنظيمية لتيار الإسلام السياسي، وقدرة القوى السياسية الحزبية وموقف المواطنين منهم. فكما أوضح البحث سابقاً، عادة ما تظهر حركة البلاك بلوك في ظل الاستقطاب والانقسام بين القوى السياسية وحالة الانفلات الأمني. وقد لوحظ وجود عدد من الصفحات التي تحمل اسم البلاك بلوك في تونس، والتي تدعو إلى الحراك الاحتجاجي السلمي، والتي تجمد نشاطها مع نهاية عام ٢٠١٣. وقد يرجع ذلك لقوة القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في تونس، بالإضافة إلى الثقافة المدنية المعززة للانتقال الديمقراطي، كما أن تونس لم تشهد عراقيل مثل نظيرتها المصرية؛ حيث قدمت

استثناء على كل دول الثورات العربية التي أعادت توطيد الاستبداد، أو تعاني من حروب أهلية، مثل: ليبيا واليمن.

ويرى البعض الآخر إمكانية انتشار حركة البلاك بلوك في تونس مقارنة بليبيا واليمن، خاصة بعد ما شهدته الحالة التونسية من أحداث عنف منسوبة لبعض الإسلاميين، إلى جانب شيوع حالات الاستقطاب بين التيار الديني والمدني، فضلاً عن اغتيال رموز المعارضة، كما حدث من تصفية لـ "بلعيد"، وقد تكون هذه الظروف مهيئة لظهور البلاك بلوك كعنصر في المعادلة السياسية الحاكمة في العملية السياسية التونسية.

الخلاصة:

إن الحركات الاجتماعية أحد أهم الفواعل السياسية، لا سيما التي تتصاعد في ظل الحراك والاستقطاب السياسي، وتتخذ الكثير من الأنماط والأشكال؛ فمنها النقابات، والاتحادات العمالية التي تتبع الطرق السلمية في التعبير عن مطالبها. ومنها حركات احتجاجية غير تقليدية مثل: حركة الكتلة السوداء، أو حركة البلاك بلوك، وهي حركات أصيلة النشأة أوروبياً، وحديثة النشأة عربياً؛ حيث ظهرت في المجتمع المصري خلال حقبة حكم الإخوان المسلمين؛ بهدف نشر الفوضى لشل وعرقلة مسيرة النظام لرفضها الصبغة الإسلامية للدولة المصرية. وعلى الرغم من الحركات الاحتجاجية عموماً تتبنى رؤية واضحة أو ما يعرف بالنسق الفكري، فإن حركة البلاك بلوك المصرية كانت أهدافها تتمحور في غاية واحدة وهي إسقاط نظام محمد مرسي.

هذا، وقد تأكدت فرضية الدراسة بأن حركة الكتلة السوداء تعد حركة فوضوية تتبنى توجهات فكرية معينة، فقد تكون أيديولوجية، وقد لا تتبنى أيديولوجية بعينها. وقد تكون تنظيمًا دائمًا أو مؤقتًا، والتي تتوقف على حسب الغاية التي نشأت من أجلها. كما تتنوع مجالات الحركات الاجتماعية؛ حيث لا تقتصر على الجوانب السياسية؛ فقد تركز أهدافها على المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي. كما تأكدت صحة الفرضية الثانية والقائلة بأن حركة الكتلة السوداء المصرية حركة فوضوية ضد مؤسسات الدولة، وتعد امتدادًا لحركة البلاك بلوك العالمية، مع استثناء أنها لا تسعى إلى فكرة اللادولة، وإنما إسقاط الحكم الإسلامي في مصر بعد الثورة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

- المنوفي، كمال (١٩٨٠)، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، دار ابن خلدون، القاهرة.
- _____ (٢٠٠٨)، مفهوم الثقافة السياسية: دراسة نظرية تأصيلية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة.
- زهران، فريد (٢٠٠٧)، الحركات الاجتماعية الجديدة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.
- شحاتة، دينا (٢٠١٠)، عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- مصطفى، نادية (٢٠١١)، مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية: المنطلقات والمجالات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية والسياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

• الدوريات العلمية:

- بسيوني، محمد (٢٠١٣)، كيانات ممتدة: البلاك بلوك كنموذج لحركات العنف غير التقليدية في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١، القاهرة.
- شحاتة، دينا (٢٠١١)، الحركات الشبابية وثورة ٢٥ يناير، كراسات استراتيجية، العدد ٢١٨، القاهرة.
- عارف، نصر (٢٠٠٣)، التنمية من منظور متجدد: التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة، مجلة الديمقراطية، العدد ١٤، القاهرة.

• الصحف:

- زين الدين، بسنت (٢٠١٣)، بلاك بلوك أمريكا لنظيرتها بمصر: يسعدنا التواصل.. ونأمل اللقاء في عالم بلا دولة"، المصري اليوم، تاريخ الدخول ١٢-٢-٢٠١٣.

عبد الرحمن، الحبيب (٢٠١٣)، كيف تفكر وتعمل الكتلة السوداء؟ ١-٢، الجزيرة، تاريخ الدخول ٢٠١٣/٢/٤.

____. "كيف تفكر وتعمل البلاك بلوك؟ ٢-٢"، الجزيرة، تاريخ الدخول ٢٠١٣/٢/١١.

محمد، طارق (٢٠١٣)، بلاك بلوك.. الخطر القادم من برلين إلى لندن وصولاً إلى القاهرة، المصري اليوم، تاريخ الدخول ٢٠١٣/١/٢٦.

____، "ما حقيقة البلاك بلوك؟ ومن حلفاؤها؟ وما أهدافها؟"، الفجر، تاريخ الدخول ٢٠١٣/١/٢٦.

داود، وفاء (٢٠١٣)، بلاك بلوك ونظرية الفوضى"، اليوم السابع، تاريخ الدخول ٢٠١٣/٢/١٨.

____، الليبرالية غير الديمقراطية وظاهرة البلاك بلوك"، اليوم السابع، تاريخ الدخول ٢٠١٣/١/٢٨.

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية:

• Books:

Almond, Gabriel (١٩٦٧). Comparative Politics: A developmental approach, Boston.

Pye, Lucian (1966). Aspects of Political Development, Boston.

----- (1963). Communications and Political Development, Princeton University Press, New Jersey.

Beinin , Joel and Vairel, Frederic (2011). Social movements, mobilization and contestation in the Middle East and North Africa, Stanford University Press, California.

Dalton, Russell and Klingemann, Hans-Dieter (2009). The Oxford Handbook of Political Behavior, Oxford University Press, New York.

Goodwin, Jeff (2009). The social movements reader: cases and concepts, Wiley –Blackwell, UK.

Johnston, Hank (2009). Culture, Social Movements, and Protest, San Diego State University, USA.

----- (2011). States and social movements, polity press, UK.

Jabi, Abdel Nasser (2011). Protest Movements in Algeria, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha.

Van, David and Massot, Xaviar (2010). The Black Bloc Papers: An Anthology of Primary Texts from The North American Anarchist Black Bloc 1988-2005 The Battle of Seattle Through The Anti-War Movement, Breaking Glass Press, USA.

• **Journals:**

Podobnik, Bruce (2004). The Globalization Protest Movement in Comparative Perspective, Journal of world systems research, Vol. x, No.1.

Oliver, Pamela (2002). Emerging Trends in the Study of Protest and Social Movements”, Research in Political Sociology, vol. 11, NO.2

• **Magazines and newspapers:**

Ottaway, Marina and Hamzawy, Amr (2011). Protest Movements and Political Change in the Arab World”, Carnegie endowment for international peace.

Dunne, Michele (2010). Labor Protests Politics and Workers Rights in Egypt, Carnegie endowment for international peace, February 17.

Safire William (2000). The Black Bloc, the New York Times, December 18.

Gobbi, Danniell, Volk, Christian, et Al (2022). Protest and the Democratic Order A Research Perspective, Democratic Theory, Volume 9, Issue 2.

Adedokun, Theophilus Adedayo (2022). Social media as a strategy for protest movements: A study of EndSARS in Nigeria, International Journal of Research in Business & Social Science 11(6).

- **Electronic Resources:**

Shaoul, Jean (2010). Egypt Gripped by Social Unrest,” World Socialist Web Site, accessed February 15, 2013, available at

<http://www.wsws.org/articles/2010/may2010/egyp-m13.shtml>